

## قرار المحكمة المركزية في القدس بحق دنيس مايكل روهان، المتهم بإضرار النار في المسجد الأقصى تعلن فيها أنه فعل هذا الأمر بدافع لم يستطع السيطرة عليه وأصدرت أمراً بمعالجة روهان في المستشفى بسبب عدم امتلاكه لقواه العقلية\*

١٩٦٩/١٢/٣٠

أصدرت المحكمة المركزية في القدس أمس قرارها بحق مايك دنيس روهين المتهم بإضرار النار في المسجد الأقصى المبارك في الحادي والعشرين في شهر آب (أغسطس) الماضي بعد أن أعلنت أنه فعل هذا الأمر بدافع لم يستطع السيطرة عليه وأعلنت المحكمة أن روهين هو الذي ارتكب هذه الجريمة ولكنها أصدرت أمراً بمعالجة روهين في المستشفى بسبب عدم امتلاكه لقواه العقلية وأعلنت المحكمة أن للمتهم حق استئناف أمر المعالجة في المستشفى وفي هذه الحالة يكون قد أدين.

وقد تألفت المحكمة المركزية من ثلاثة قضاة برئاسة القاضي تسفي بيتير. ومثل هيئة الدفاع المحامي يتسحق تونيك والمحامي افرايمن يالمور. بينما مثل هيئة الادعاء العام مئير شمفار المستشار القضائي للحكومة وجبرائيل باخ المدعي العام للدولة ونائبه يونا بلاتمان. وقد جاء في حيثيات القرار ما يلي:

على ضوء الأدلة التي قدمت إلينا نجد أنه تأكد بشكل يشوبه الشك أن المتهم دنيس مايكل روهين هو الذي أضرم النار في المسجد الأقصى ليلة ١١-١٢ آب (أغسطس) ١٩٦٩ كما أنه هو الذي أضرم النار في المسجد المرة الثانية صباح يوم ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٩.

وبالإضافة إلى ذلك وعلى ضوء الأدلة التي قدمت إلينا يبدو واضحاً أن المتهم قد انتهك حرمة مكان مقدس ولا حاجة بنا إلى التأكيد بأن المسجد الأقصى من الأماكن المقدسة لأن هذه حقيقة لا تحتاج إلى دليل. وجاء في حيثيات القرار أن القضاة وصلوا إلى النتيجة في هذه القضية استناداً إلى الانطباعات التي جمعت عن حالة المتهم العقلية، من أقوال الشهود ومن تقارير الأطباء والخبراء الذين أكدوا بأن المتهم مصاب بمرض عقلي.

واقطف القضاة جميع الأقوال التي أدلى بها المتهم للشرطة وفي المحكمة والتي تبين أن لديه شذوذاً عقلياً وعلقوا في حيثيات القرار على مختلف الأقوال ومنها اعتقاد روهين أنه ملك رغم أنه في الاعتقال حيث قال: أنا لا أشعر بأنني معتقل فالليث ملك رغم وجوده في القفص. الناس يطعمونه وهو في القفص وهم سعداء - ورغم ذلك فهو ملك.

\* المصدر: القدس، ١٩٦٩/١٢/٣١، ص ٣.

كما اقتطف القضاة قول روهين: إنني لست خائفاً مما يجري في المحكمة هنا فليس في الأمر ما يدعوني إلى الانزعاج. إنني أعلم أنني في يد الله وهو الذي سيحمني. لقد تخلت عن كل شيء في هذا العالم واستذكروا أنه تخلص من كل ما لديه من نقود قبل إحراق المسجد في المرة الثانية لأنه آمن بأن فشله في عملية إحراق المسجد أول مرة كان نتيجة وجود نقود معه.

وأشار القضاة في حيثيات القرار إلى أن روهين قال في المحكمة: أن الله لم يكن متزناً في يوم من الأيام كما هو الآن. وعندما سئل عن سبب ذلك الاعتقاد أجاب بأن هذا الشعور يراوده لأنه لم يعد للسلطان عليه سلطة. وكان المتهم قد ربط هذا الشعور بموضوع بناء الهيكل وإحراق المسجد. قال روهين: لقد خدعت الشيطان إذ خدعت أطفاله وحرقت معبداً من معابده.

وذكر القضاة في حيثيات: أن روهين قال لهم عن سبب هروبه من مسرح الحريق بأنه رغم اطمئنانه إلى أنه في حماية الرب إلا إن صيحات الشيخ دخلت أذنيه بشكل تصور معه أن صوته هو صوت الشيطان مما أدى إلى أن يضطرب عقله فهرب.

ومن الأدلة التي اقتطفها القضاة عن حالة روهين الذهنية، ما صرح به في المحكمة من أنه كان ينوي تسليم نفسه إلى الشرطة ويقدم إليهم الفيلم الذي يثبت أنه هو الذي أحرق المسجد ويضم الفيلم صور أدوات الحريق التي التقطها روهين قبل أن يتوجه لإضرام النار وكذلك الصورة التي تبين الأدوات أمام المنبر قبل لحظات من اشتعاله. وذكروا أنه اشترى آلة تصوير مقدماً للتحضير لتلك البراهين وأنه استغنى عن الكاميرا بعد أن ارتكب فعلته.

ويرى القضاة على ما تبين لهم بأن تسيبورا دانيو معلمة اللغة العبرية في اوليان مشمار هاشارون تحتل مكاناً خاصاً في قلب روهين. وكان روهين قد قال للقضاة وقت المحاكمة أن الوحي هبط عليه من لدن الرب وقال له أن تسيبورا ستكون ملكته.

وبناءً على الفقرات الكثيرة التي اقتطفها القضاة من إفادة المتهم في المحكمة قالوا إنه يبدو لهم بأنها تبين النوعية الشخصية التي فيها المتهم.

وأضاف القضاة في حيثيات قرارهم لقد وجدنا من الضروري أن نتمعن بالتفصيل في إفادة المتهم تلك الإفادات متوافقة مع ما قاله المتهم للأطباء الذين فحصوه. وأنه بناءً على تلك الأقوال التي أدلى بها عن ذكرياته بنى الأطباء تقاريرهم بشأن حالة المتهم العقلية وقت ارتكاب فعلته التي هي موضوع هذه القضية. وعلق القضاة أهمية ذكريات المتهم على ما تعكس من اعتبار لقرار الأطباء بدلالة الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية كروخمالينك ضد المدعي العام. وقد ورد في القرار الذي أصدرته تلك المحكمة بأن الأطباء وخاصة فيما يتعلق بالأمراض العقلية لا يمكن أن يبنوا تقاريرهم إلا استناداً إلى تاريخ المرض أو الذكريات التي تسبق ظروف حادث معين. وأن مصدر تلك الذكريات هو المتهم نفسه. وعلى ذلك فإن النتائج التي يتوصل إليها الأطباء في هذه الحالات تعتبر وكأنها دلالات شاهد عيان.

واستعرض القضاة في حيثيات الحكم تقارير الأطباء النفسيين التي جاء فيها أن الأوهام التي كان المتهم يرنخ تحتها قد ملكت عليه كل حياته وأنه لا يمكن - استناداً إلى ذلك - أن يكون مسؤولاً عن العمل الذي قام به وهو إحراق المسجد الأقصى.

وتوصل القضاة إلى النتيجة بأن المتهم هو من النوع الذي يتجنب المجتمع وأنه كان يخشى الاتصال بالناس ومعاشرتهم وأن هذا هو السبب في أنه التجأ إلى الدين وضمن إطار الدين وجد أن كنيسة الله هي الكنيسة التي يتجاوب معها لأنها تدعو إلى اجتماع أتباعها فالاتصالات معهم يتم عن طريق أسماء مكتوبة تصل إليهم بالبريد.

وتبين للقضاة أيضاً أن الفقرات التي قر بها المتهم فقرات من الكتاب المقدس إنما كانت بتأثير أوهام المرض العقلي الذي يعاني منه. وأن القضاة لم يجدوا في المطبوعات الصادرة عن كنيسة الله والتي وجدت بحوزته ما يدعو إلى أو يحرض على ارتكاب الفعل الذي أقدم عليه المتهم. ولقد أدت تلك الأوهام إلى أن يبني المتهم لنفسه أفكاراً من العظمة لا زال يعاني منها.

كما أشار القضاة إلى أن شهادة البروفسور وينيك تقول أنه أجرى الفحص على المتهم وتبين له أن دماغ المتهم ليس فيه أي تلف عضوي ولذلك فإن مرضه ليس ناجماً عن أسباب عضوية.

وأعرب القضاة عن اقتناعهم بنتيجة شهادات الخبراء من أن الخبراء جميعاً متفقون في آرائهم بشأن حالة المتهم العقلية. وجميعهم قالوا إن المتهم كان مريضاً عقلياً وقت ارتكاب الفعل وأنه كان يعاني من سيزوفرينا بارانونية حادة. ولذلك فإن المحكمة تقبل الرأي الذي قال به الخبراء.

أما المواد التي تنطبق على هذه القضية فهي المادة ١٤ والمادة ١١-١ من قانون العقوبات الجنائية لعام ١٩٣٦.

### المواد القانونية

ونص المادة ١٤:

لا يكون الشخص مسؤولاً جنائياً عن عمل قام به أو لم يقم إذا كان ذلك الشخص وقت ارتكاب العمل أو إهمال عمله مريضاً بمرض يؤثر على عقله بحيث يصبح غير قادر على فهم ما يفعل أو معرفة ما يجب ألا يفعله أو ما يجب أن يهمله.

ونص المادة ١١-١:

لا يكون الشخص مسؤولاً مسؤولية جنائية عن ارتكاب عمل أو إهمال القيام بعمل إذا كان ذلك الفعل أو الإهمال قد تم رغماً عن إرادته أو تم عن طريق الصدفة.

### الخلاصة

وجاء في ختام حيثيات:

وخلاصة لكل ما تقدم وبعد بحث جميع الأدلة التي قدمت إلينا تبين لنا ما يلي:

١- المتهم مضطرب عقلياً.

٢- وقت ارتكاب الجرائم موضوع البحث كان المتهم مريضاً بمرض عقلي خطير اسمه بارانويه

سيزوفرينا.

٣- ونتيجة لذلك المرض كان المتهم يعاني من أوهام سيطرت على أسلوبه في الحياة وجعلته يخلق

لنفسه عالماً وهمياً من القيم.

٤- كان المتهم وقت ارتكاب أفعاله واقعاً تحت تأثير حالة نفسية خطيرة وكان يتصرف دون إرادة حرة.

٥- ارتكب المتهم أفعاله بدافع مرضي لم يستطع السيطرة عليه، ولم يكن باستطاعته أن يتجنب ارتكاب

أعماله الإجرامية.

٦- الدافع الذي كان المتهم واقعاً تحت تأثيره نتج عن مرض عقلي.

## القرار

لذلك تقرر أن هذا المتهم لا يعاقب على الأعمال التي ارتكبها التي هي موضوع هذه القضية.

وعلى ضوء الأدلة التي لدينا لا نشك في أن المتهم لا يزال يعاني من المرض.

واستناداً إلى البند ٦ من المادة ٦ من قانون معالجة مرضى العقل لعام ١٩٥٥ نأمر بمعالجة المتهم.

أصدر علناً في هذا اليوم ٣١-١٢-٦٩ بحضور المدعي مثير شمغار، غبرائيل باخ، يونا بلاتمان -

ممثلين للدولة وبحضور المتهم دنيس مايكل روهين ومحاميه يتسحاق تونيك.

التوقيع:

ه. ي. بيكر - الرئيس

م. غولان - مساعد الرئيس

يهودا كوهين - عضو

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)